

**الى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**إلزام المغاربة المقيمين بالخارج بالتوصل بوثائق الحالة المدنية عبر عناوين
موجودة داخل المغرب فقط**

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

في الوقت الذي وضعت فيه وزارة الداخلية رهن إشارة المواطنين المغاربة، بمن فيهم المقيمون بالخارج، منصة "وثيقة" الإلكترونية التي تتيح لهم طلب وثائق الحالة المدنية (عقود الازدياد والنسخ الكاملة)، والتوصل بها في العنوان الذي يختارونه، سواء داخل التراب الوطني أو خارجه، فإن وزارتك الموقرة تُواصلُ اشتراط التوصل بهذه الوثائق، بالنسبة للمغاربة المسجلين في سجلات الحالة المدنية بالقنصليات والسفارات المغربية، عبر عناوين داخل المغرب فقط.

وهو ما يُشكل عبئاً غير مبرر على عاتق أفراد الجالية المغربية بالخارج، ويتنافى مع مبدأ العدالة الإدارية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، كما لا يتلاءم مع مُجمل المجهودات المقدّرة لوزارتكم، المستندة إلى التوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة إلى مغاربة العالم، وتيسير ولوجهم إليها أينما كانوا.

وعليه، نسالكم السيد الوزير المحترم:

ما الأسباب التي تحول دون تمكين المغاربة المقيمين بالخارج والمسجلين في سجلات الحالة المدنية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية المغربية من التوصل بوثائقهم الرسمية على عناوينهم بالخارج؟

وهل تعتزم وزارتك اعتماد آلية مماثلة لتلك المعتمدة من طرف وزارة الداخلية، في أفق مزيد من تطوير وتجويد الخدمات القنصلية الموجهة للجالية المغربية بالخارج؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني